الاصل م

لان نقيض عكسها سالبة كلية دائمة نهي تنعكس كنفسها الى نقيضها
وان كان احدى القضايا الباقية انعكس نقيض عكوسها الى ما هو
اخص من نقايضها اما في الدائمتين والعامتين والخاصتين
فلان نقيض عكوسها عرفية عامة وهي تنعكس الى العرفية العامة
التي هي اخص من نقايضها واما في الوقتيتين الوجوديتين فلان
نقيض عكوسها سالبة دائمة وعكسها اخص من نقايضها مثلا اذا
صدق بعض ج ب بالاطلاق صدق بعض ب ج بالاطلاق والا
فلا شيء من ب ج دائما وينعكس الى لا شيء من ج ب دائما وهو نقيض
بعض ج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين واذا صدق
بعض ج ب بالضرورة فبعض ب ج حين هو ب والا فلا شيء من ب
ج مادام ب فلا شيء من ج ب مادام ج وهو اخص من نقيض بعض
ج ب بالضرورة اعني قولنا لا شيء من ج ب بالامكان وعلى هذا
القياس وانما خصص هذا الطريق بالموجبات لان بيان انعكاس
السوالب به موقوف على عكوس الموجبات كما توقف بيان انعكاسها
على عكوس السوالب فلما قدمها امكنه ان يبين به عكوس الموجبات
اي بالطريق م

بخلاف السوالب

بخلاف السوالب قال الممكنتان لح اقول قدماء المنطقيين ذهبوا
الى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه احدها
الخلف لانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق بعض ب
ج بالامكان والا فلا شيء من ب ج بالضرورة ونضمه مع الاصل
ونقول بعض ج ب بالامكان ولا شيء من ب ج بالضرورة ينتج
بعض ج ليس ج بالضرورة وانه محال وثانيها الافتراض وهو ان نفرض
ذات ج وب د فد ب بالامكان ود ج فبعض ب ج بالامكان
وهو المطلوب وثالثها طريق العكس فانه لو كذب بعض ب ج بالامكان
لصدق فلا شيء من ب ج بالضرورة وينعكس الى لا شيء من ج ب
بالضرورة وقد كان بعض ج ب بالامكان فيجتمع النقيضان وهذه
الدلائل لا تتم اما الاولان فلتوقفهما على انتاج الصغرى الممكنة
في الشكل الاول والثالث ومستغرقا انها عقيمة واما الثالث
فلتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وقد بين انها لا تنعكس
الا دائمة فلما لم يتم هذه الدلائل ولم يظفر المص بدليل يدل على الانعكاس
ولا على عدمه توقف فيه فاعلم انا ان اعتبرنا الموضوع بالفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)